اشتباكات في القابون واستعدادات لإجلاء مسلحين إلى إدلب

سوريا: إضراب وتعليق للخدمات الصحية بالغوطة الشرقية

اشتباكات مسلحة في سوريا

غارات على الغوطة الشرقية في دمشق

دمشق - «وكالات»: علق المكتب الطبي السوري الموحد في الغوطة الشرقية التابع للمجموعات المسلحة العمل في عياداته ومراكز الرعاية الأولية التابعة له في الغوطة اعتبارا من أمس الأحد واقتصار مهامه على العمل الإسعافي فقط.

وجاء قرار التعليق بعد اعتداء حاجز عناصر فيلق الرحمن، أحد أبرز الفصائل التي تسيطر على الغوطة الشرقية شرق العاصمة دمشق، في بلدة مديرا على مسؤول مجلس إدارة المكتب واعتقال عدد من الأطباء التابعين له والاعتداء عليهم بالضرب ومنعهم من الدخول الى بلدة مسرابا في غوطة دمشق الشرقية.

وأكد المكتب الطبي في بيان له عقب صدور بيان لفيلق الرحمن يعتذر فيه عما حصل، أن هذا التعليق سيستمر ريثما تحدد اللجنة الخاصة التي سيشكلها المكتب الطبي البيات واضحة مع مسؤولي الفيلق والفصائل المسلحة الأخرى لضمان عدم تكرار هذه الحوادث ومعالجة الانتهاكات التي تطال الكوادر والمراكز الطبية.

وقال مصدر إعلامي في الغوطة الشرقية إن «حاجز مديرا التابع لفيلق الرحمن اعتدى على الدكتور عماد قباني والدكتور يوسف هارون والدكتور محمد جرادة بعد أن منعهم من الدخول إلى بلدة مسرابا».

وأوضح المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه أن «الحادثة بدأت بتلاسن بين الدكتور عماد قباني وعناصر الفيلق انتهت باعتقال جميع الأطباء وإنزال الدكتور قباني إلى الأرض والاعتداء عليه بالضرب المبرح، وتزامنت الحادثة بإطلاق نار مكثف من قبل عناصر الحاجز».

وبعد ساعات من الاعتقال اعتذر فيلق الرحمن في بيان له، للمكتب الطبي في الغوطة الشرقية والأطباء الذين تعرضوا للإساءة، وقال إن «الفيلق لا يقبل بالخطأ وقد تابعت القيادة هذا الأمر بشكل مباشر إصلاحا لهذا الخطأ وآثاره والمسؤولين عنه».

إلا أن الهيئات والمنظمات الإغاثية اعلنت إضرابها في بيان لها تطالب بفتح الطرقات وإزالة الحواجز التي تعيق المدنيين.

من ناحية أخرى شهدت الجهة الجنوبية الشرقية من حي القابون شمال شرق العاصمة دمشق، فجر أمس الأحد، اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية السورية وفصائل المعارضة المسلحة بعد رفضها التسليم ومغادرة الحي إلى ريف إدلب.

وذكرت مصادر إعلامية مقربة من القوات الحكومية، أن «القوات الحكومية نفذت عملية عسكرية محدودة على مواقع انتشار فصائل المجموعات المسلحة باتجاه شركة الكهرباء في حي القابون بعد رفضها الاتفاق الذي تم التوصل إليه أمس والقاضي بخروج مسلحي المعارضة من حي القابون إلى إدلب».

ولفتت المصادر إلى أن العملية العسكرية ما تزال مستمرة ضد فصائل المعارضة الرافضة للاتفاق للضغط عليها والرضوخ للأمر الواقع، متوقعا انتهاء العملية خلال الساعات القليلة القادمة بسبب عدم قدرة المجموعات المعارضة عن المقاومة والصمود في ظل الوضع الراهن ومحاصرتها من جميع الجهات.

وفي سياق تنفيذ الاتفاق وصلت إلى محيط حي القابون عشرات الباصات لنقل المسلحين من الحي باتجاه إدلب في حين سيتم نقل العديد منهم باتجاه منطقة حرجلة في منطقة الكسوة جنوب العاصمة دمشق لتسوية أوضاعهم.

وأكدت المصادر أنه لم تخرج حتى الآن أي حافلة لنقل المسلحين من منطقة القابون وما تزال حتى الآن الحافلات تنتظر حل باقي الإجراءات اللوجستية للانطلاق بالحافلات باتجاه إدلب والحرجلة. وسيطرت على حي القابون ثلاثة فصائل رئيسية وهي جيش الإسلام وفيلق الرحمن وأحرار الشام منذ أواخر عام 2011 ودخلت في هدنة مع القوات الحكومية عام 2014 إلى جانب حيي تشرين وبرزة المجاورين.

4 كيلومترات تفصل القوات الكردية السورية عن معقل «داعش» في الرقة

وخرج ما يقارب 1240 شخصاً أول أمس الجمعة، من أحياء برزة وتشرين والقابون إلى إدلب، بينهم لا يقل عن 600 عنصر بسلاحهم الفردي.

كما قال مقاتلون من المعارضة ووسائل الإعلام الرسمية، أمس الأحد، إن الجيش السوري وحلفاءه على وشك السيطرة بشكل كامل على منطقة القابون التي تسيطر عليها قوات المعارضة على أطراف العاصمة، في أعقاب غارات جوية وقصف مدفعي بشكل عنيف.

ولكن قوات المعارضة قالت إنها مازالت تسيطر على جيب صغير داخل الحي الذي يقع في الطرف الشمالي الشرقي من العاصمة، والذي تحول في معظمه إلى أنقاض بعد تعرضه لمئات من الغارات الجوية والصاروخية على مدى 80 يوما تقريبا.

وكان الجيش استانف قصفه العنيف على الحي يوم الأربعاء، بعد إنذار ليوم واحد وجهه للمعارضين المسلحين من المنطقة بشكل أساسي للاستسلام والموافقة على الرحيل إلى مناطق تسيطر عليها قوات المعارضة في شمال سوريا.

وقال من المجلس المحلي للمنطقة عبد الله القابوني إن النظام السوري هدد بتدمير ما تبقى في القابون، ولن يقبل أي شئ سوى حل عسكري.

وتم إجلاء مئات من مقاتلي المعارضة وأسرهم الأسبوع الماضي من منطقة برزة المجاورة، بعد أن قرر مقاتلو المعارضة هناك إلقاء أسلحتهم والرحيل إلى محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، وكان من بينهم البعض من القابون.

وكانت هناك تقارير غير مؤكدة من مصدر محلي في المنطقة بالتوصل إلى اتفاق لإجلاء مقاتلي المعارضة من القابون يوم الأحد، وهناك نحو 1500 مقاتل وأسرهم محاصرون الآن في منطقة مساحتها كيلومتر مربع تقريبا.

وكانت تلك المنطقة تعج بالحركة فيما مضى كما كانت تؤوي آلاف النازحين من مناطق أخرى بسوريا خلال الحرب وقر معظم سكانها في الشهرين الأخيرين مع تصاعد القصف.

ويمثل فقد القابون بعد برزة ضربة قوية أخرى لقوات المعارضة التي تقاتل من أجل الحفاظ على تواجد في العاصمة وتواجه القوات الحكومية المدعومة بقوة جوية روسية وفصائل تدعمها إيران.

وهي تقع عند البوابة الشرقية للعاصمة وشهدت تلك المناطق في مارس معارك مثلت أول توغل داخل العاصمة بمثل هذا النطاق الواسع منذ أكثر من أربع سنوات، وتمكن الجيش من صد الهجوم بعد قصف جوي عنيف أجبر مقاتلي المعارضة على التراجع.

وشجع الرئيس السوري بشار الأسد استخدام عمليات الإجلاء إلى جانب ما تصفه الحكومة باتفاقيات «مصالحة» بالنسبة للمناطق التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة التي تستسلم للحكومة كوسيلة للحد من إراقة الدماء.

ولكن الأمم المتحدة انتقدت كلاً من استخدام أساليب الحصار التي تسبق مثل هذه الاتفاقيات وعمليات الإجلاء نفسها بوصفها ترقى إلى مستوى النزوح الإجباري.

ويتهم مقاتلو المعارضة السنة الحكومة بالسعي إلى إجلاء السكان السنة في تلك المناطق في تغيير سكاني يقولون إنه سيمهد الطريق في نهاية الأمر أمام الشيعة المدعومين من إيران الذين يدعمون حكم الأسد للسيطرة على ديارهم، وهو ادعاء تنفيه السلطات.

وتمكن الجيش من تحقيق هذا التقدم بعد قطع الاتفاق بين القابون وبرزة وعزله المنطقتين عن باقي الجيب الرئيسي لقوات المعارضة في الغوطة الشرقية.

وأدى تشديد حصار المنطقتين اللتين يعيش فيهما عشرات الآلاف من السكان إلى إجبار مقاتلي المعارضة في نهاية الأمر على الموافقة على اتفاقيات تم صياغتها في مناطق أخرى وتجبرهم على الانسحاب إلى شمال سوريا.

وقال أحمد الخطيب الذين كان من بين من غادروا يوم الجمعة إنهم يفرضون عليهم حصارا وإنه حتى أدوية الأطفال أو إي إمدادات لم تعد موجودة والناس يموتون جوعا.

من جهة أخرى ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، المعارض، إن القوات الكردية السورية المدعومة أمريكيا تقدمت السبت، نحو الرقة، العاصمة الفعلية لميليشيات تنظيم «داعش» المتطرف في سوريا.

وأضاف المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له، أن «قوات سوريا الديمقراطية»، وهي تحالف من الأكراد والعرب السوريين، تمضي قدما عبر هجوم متعدد الأطراف على الرقة.

وتابع المرصد أن قوات سوريا الديمقراطية وصلت إلى مسافة نحو أربعة كيلومترات من الحافة الشمالية الشرقية للمدينة و16 كيلومتراً من الحد الشمالي الغربي.

ودون إعطاء رقم محدد للخسائر، لفت المرصد إلى أن مقاتلات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قصفت في الوقت ذاته مواقع داعش في الضواحي الريفية للرقة.

ويأتي هذا التقدم بعد أيام من إعلان قوات سوريا الديمقراطية السيطرة على سد كبير وبلدة الطبقة القريبة بالضواحي الغربية للرقة.

وفي توفمبر الماضي، بدأت قوات سوريا الديمقراطية هجوما كبيرا بهدف الاستيلاء على الرقة، التي وقعت تحت سيطرة داعش منذ 2014.

وقد خسر التنظيم الإرهابي، في الأشهر الأخيرة، عدة مناطق من سوريا كانت تحت سيطرته.

وكان الجيش السوري سيطر اليوم السبت، على مطار الجراح العسكري في ريف حلب الشرقي.

وقال مصدر عسكري سوري لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) : «فرض الجيش السوري والقوات الرديفة صباح اليوم سيطرتهم على مطار الجراح العسكري (كشيش) وعدد من القرى المحيطة به في ريف حلب الشرقي بعد معارك عنيفة مع مسلحي تنظيم داعش».

وأضاف المصدر العسكري أن القوات الحكومية تتقدم باتجاه مدينة مسكنة (100 كيلومتر في ريف حلب الشرقي) والتي تعتبر آخر معاقل مسلحي داعش في ريف حلب.

وبعد سيطرة القوات الحكومية السورية على مطار الجراح، خسر تنظيم داعش جميع المطارات العسكرية التي كان يسيطر عليها، عدا مطار الحمدان قرب مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية، وقد خسر التنظيم مطار الطبقة العسكري نهاية شهر مارس الماضي، بعد تقدم قوات سوريا الديمقراطية التي سيطرت قبل أيام على مدينة الطبقة.

وفي يناير الماضي، بدأت القوات السورية، بدعم من القوة الجوية الروسية، هجوما على الحدود الشرقية لحلب ضد داعش.

ضابط ليبي: الأمم المتحدة تغض الطرف عن تهريب السلاح إلى داخل البلاد

مسلحون في ليبيا

«طرابلس - «وكالات»: أدلى المتحدث الرسمي باسم رئاسة أركان القوات البحرية الليبية التابعة لحكومة الوفاق الوطني، عميد بحري أيوب عمرو قاسم بتصريح لوكالة الأنباء الألمانية حول التقرير الوارد في صحيفة «دير شبيغل» الألمانية بخصوص قيام حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا بتقويض حظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، وقيامها بتهريب أسلحة لميليشيات صديقة أو جماعات إسلامية متشددة.

وتساءل قاسم قائلاً: «لماذا لم يتخذ جنود مهمة (صوفيا) البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي إجراءاتهم بخصوص المراكب الليبية التي قيل إنها تقوم بتوريد السلاح إلى ليبيا، وتلك أيضا من مصراته إلى بنغازي، بعد أن تم توسيع مهام (صوفيا) لتشمل حظر توريد السلاح إلى ليبيا؟، وهل مهمة (صوفيا) تقتصر على الكشف عن المعلومات والتشهير فقط، أم اتخاذ الإجراءات حيال المخالفات، إن وُجدت؟».

وأضاف قاسم قائلا: «الأمم المتحدة أصدرت قرارا بمنع توريد السلاح إلى ليبيا، ولكننا نرى السلاح يدخل إلى البلاد عبر كل المنافذ البرية والبحرية والجوية وبمختلف الطرق والوسائل، من دون أن تحرك الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي أي ساكن، فهم يعملون بعين مغلقة تغض الطرف عن بعض التجاوزات وتترك الحبل على الغارب، وأخرى مفتوحة للضغط على بعض الجهات الفاعلة في ليبيا ومقايضتها دون غيرها».

وتحدث قاسم عن إمكانيات البحرية الليبية وحرس السواحل التي وصفها بالضعيفة جدا، بحيث لا تسمح بنشر دوريات مكثفة على مدار الستة، لمراقبة السواحل الليبية الطويلة، ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وتهريب الوقود المدعوم، فضلا عن التصدي لمهربي الأسلحة.

وحول تقرير «دير شبيغل» الذي قال «إن قائد مهمة (صوفيا) الأدميرال الإيطالي إنريكو كريديندينو لم يوقف القارب الليبي (لوفي) الذي يقوم بنقل الأسلحة من مصراته إلى بنغازي، لأنه يحجر بتكليف من حكومة الوفاق الليبية، ويتمتع بالحصانة»، قال قاسم «إن هذا الكلام متناقض، فبعد منح المجتمع الدولي الشرعية لحكومة الوفاق، لماذا الإصرار على تسمية هذه العمليات بتهريب للأسلحة، وفي ذات الوقت لا يتم اتخاذ أي إجراءات حيالها؟ وإن كان للمجتمع الدولي شكوك حول حكومة الوفاق، فلماذا يتم الاعتراف بها كحكومة شرعية»؟.

السيسي يثني على دعم الإمارات للمشاريع التنموية في القاهرة

مصر: مقتل ضابط مصري وإصابة 3 مجندين في انفجار بسيناء

مجلس الدولة والبرلمان يعلقان في أزمة «الأقدمية»

القاهرة - «وكالات»: أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأحد، عن شكره للدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة وشعباً في مجالات التنمية المختلفة في مصر.

وقال في تغريدة عبر حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي تويتر «أوجه الشكر إلى دولة الإمارات على دعمها لمصر في العديد من المشروعات التنموية».

من جهة أخرى قالت مصادر أمنية إن ضابطا من قوات الأمن المصرية يحمل رتبة مقدم قتل أمس الأحد، وأصيب ثلاثة مجندين في انفجار استهدف مدرعة بمحافظة شمال سيناء التي ينشط فيها إسلاميون متشددون موالون لتنظيم داعش.

وقال مصدر، إن الانفجار وقع في منطقة الحسنة بوسط سيناء عندما كانت المدرعة تنفذ مهمة أمنية في المنطقة وأحدث دوياً هائلاً كما بعث دخاناً كثيفاً.

وأضاف أن المجندين نقلوا إلى المستشفى العسكري بمدينة السويس التي تقع شرقي القاهرة للعلاج.

ومنذ نحو 4 سنوات كثف المتشددون هجماتهم على الجيش والشرطة في شمال سيناء وقتلوا مئات من أفرادهما. ويقول الجيش إنه قتل المئات منهم في حملة تشارك فيها الشرطة.

من ناحية أخرى قررت الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة بالقاهرة، السبت، التمسك بمبدأ الأقدمية، وقررت الجمعية ترشيح المستشار يحيى دكروري خلفاً للمستشار الدكتور محمد مسعود رئيس مجلس الدولة الحالي، والذي ستنتهي ولايته في 19 يوليو المقبل.

الجيش المصري

وأصدر مجلس الدولة بياناً صحفياً، أكد فيه أن قرار ترشيح المستشار يحيى دكروري لرئاسة مجلس الدولة جاء بأغلبية أعضاء الجمعية العمومية الذين حضروا اليوم.

وكان الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أصدر قانون تنظيم تعيين رؤساء الجهات والهيئات القضائية برقم 13 لسنة 2017 ويتضمن القانون تعديلاً للقوانين الأربعة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وينص على أن يعين رئيس النيابة الإدارية ورئيس هيئة قضايا الدولة ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية، من بين 3 من أقدم 7 أعضاء بكل هيئة، يرشحهم المجلس الأعلى لكل هيئة فيما عدا مجلس الدولة حيث ترشحهم الجمعية العمومية لمستشاري المجلس.